

تقرير

نقابة عبد المنعم يوسف في أوجيرو

نائر غندور

في هيئة أوجيرو نقابة. يعلو الصوت عليها أكثر مما يعلو صوت النقابة. تضمّ النقابة 1550 منتسباً بحسب رئيس النقابة، و1630 منتسباً وفق عدد من الموظفين، وقد شارك منهم 1200 في الانتخابات الأخيرة. 700 موظف وقّعوا على عريضة تطالب بعقد جمعية عمومية، وطالبوا بالعمل على زيادة المنح المدرسية بعد ارتفاع الأقساط، كذلك شرح القانون 146 المتعلق بنهاية الخدمة وكيفية عمله.

رُفض طلب الموقعين على العريضة. الموظفون يقولون إن السبب الذي أبلغوا به هو أن التشنج المذهبي في هيئة أوجيرو يمنع هذا الأمر حالياً. لكن رئيس نقابة العاملين في أوجيرو، عاطف مكرزل، يقول إن الجمعية العمومية ستعقد في كانون الثاني أو شباط المقبلين، لافتاً إلى أن النظام الداخلي ينصّ على ذلك، وأن الجمعية العمومية تحتاج إلى الكثير من التحضير. لكنه لا يذكر أن هذه هي السنة التالية على التوالي التي لا تعقد فيها جمعية عمومية.

على أي حال، فإن الاعتراضات على النقابة الحالية لا تقتصر على عدم عقد الجمعية العمومية فقط، بل إن عدداً من العاملين يريدون أن دور النقابة الحالية لا يتعدى تلبية الطلبات السياسية للمدير العام لهيئة أوجيرو ورئيس مجلس إدارتها عبد المنعم يوسف، وهي تُنذر بإمكان تأسيس هيئة نقابية بديلة، «قد تكون غير شرعية، لكنها ستكون نقابية».

فبين أعضاء النقابة من يفتح هاتفه، وعلى الجهة الثانية يوسف، ليسمع المدير العام كل كلمة تقال في الاجتماعات.

والنقابة جاهزة لتلبية مطالب يوسف في أي صراع سياسي، وهو ما ترجم في بيانات عدة، آخرها للاعتراضات على كلام وزير الاتصالات شربل نحاس حين نعت بعض تصرفات الإدارة في أوجيرو بالمليشيوية. فصدر الردّ عن النقابة من دون تسمية نحاس لأن «بعض الموظفين هددوا بإصدار بيان مضاد إذا سُمي نحاس مباشرة».

ويشير الموظفون المعارضون إلى أن أداء النقابة بعيد كل البعد عن العمل النقابي، ويُحدّد هؤلاء اعتراضات عدة:

1- انعدام التواصل بين المنتسبين إلى النقابة وأعضاء المجلس التنفيذي للنقابة، إذ إن هناك عدداً كبيراً من الموظفين لا يعرفون ممثلهم، ويطلب المعارضون بتأليف لجان أو إطار يكون هيئة وسطية بين العاملين وأعضاء النقابة، وتقوم أيضاً بالرقابة على عمل النقابة التي يُنتخب أعضاؤها لمدة أربع سنوات، ولكن بشكل نصفّي. أي يُنتخب كل سنتين ستة أعضاء، على أن يُنتخب بعد سنتين الأعضاء الستة الباقون.

2- تحوّلت مكاتب أوجيرو إلى مبانٍ حزبية، بحيث تنتشر الشعارات والصور الحزبية وأحياناً بغطاء من النقابة. وتقوم بعض الأحزاب بدفع بدلات الانتساب للعشرات وأحياناً مئات المنتسبين يشيك مصرفي واحد.

3- لا تتدخل النقابة لمنع المحسوبيات في توزيع المكافآت، ولا تحمي الموظفين من التأثيرات الانتخابية للمديرين وابتزازهم.

4- عدم القيام بدورها الوظيفي بالدفاع عن حقوق الموظفين.

5- ارتباط أعضاء النقابة بالإدارة وحصولهم على امتيازات منها، ويشير



انتقد نحاس إدارة أوجيرو فاستنشرت النقابة للردّ عليه (أرشيف)



يشير الموظفون المعارضون إلى أن أداء النقابة بعيد عن العمل النقابي



هؤلاء إلى أن رئيس النقابة هو مدير المشتريات، وبالتالي فإنه أقرب إلى الإدارة منه إلى الموظفين.

6- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي للنقابة انطلاقاً من تحاصص سياسي ومذهبي، فمجلس النقابة يتألف اليوم من 4 أعضاء منتسبين إلى تيار المستقبل، عضوين عن القوات اللبنانية، عضوين عن قوى 14 آذار، عضوين عن حركة أمل، وعاطف مكرزل الذي يحاول أن يكون قريباً من الجميع. وقد حصل

خلاف سياسي بين حركة أمل وتيار المستقبل، على موقع أمانة السر، وهو موقع أساسي في النقابة، إذ إن توقيعه ضروري على جميع الأوراق، ما أدى إلى مقاطعة ممثلي حركة أمل للاجتماعات.

لا ينفي رئيس النقابة، عاطف مكرزل، التأثيرات الحزبية على جسم النقابة، قائلاً إن «الأحزاب هي التي تشكّل اللائحة في ما بينها»، لكنه يؤكد أن النقابة تقوم بعملها النقابي بالكامل، «فنحن زرنا جميع القادة السياسيين وما يمكن فعله أكثر من ذلك».

يُقر مكرزل، الذي بدأ الهجوم على الوزير شربل نحاس قبل سؤاله أي سؤال، بأن الإدارة تُعطي أعضاء النقابة امتيازات، لكن «هاتفي المجاني كان معي منذ زمن طويل بحكم موقعي مدير مشتريات، ولو لم يكن معي هاتف لأعطيني الإدارة»، بحسب ما يقول، وهو لا يُعلق على الكلام على امتيازات وظيفية لأعضاء النقابة.

يُضيف إنه ألف لجنة لتعيد صوغ النظام الداخلي وتأمين المزيد من التواصل بين قيادة النقابة والعاملين في المؤسسة، وهو يؤكد أنه يعمل على التحضير لجمعية عمومية.

في هذا الوقت، يبرز عمل يقوم به عدد من المستقلين بالتنسيق مع اليساريين في النقابة وحركة أمل وحزب الله، وربما التيار الوطني الحرّ (الذي لديه حجم تمثيلي وازن بدون مرجعية منظمة، ما يُضعف قدرتهم على التأثير بعكس القوات اللبنانية) على التحضير لإنشاء هيئة نقابية للعمل على حقوق الموظفين، «وسنقوم بتقديم نموذج للعمل النقابي الحقيقي، ومن ضمنه السعي لتطوير القوانين المتعلقة بتنظيم هيئة أوجيرو»، يقول أحد العاملين على بلورة هذا المشروع.

تقرير

المستقبل خواجات وسنيوريون وحريريون وبعثيون

عفيف دياب

يتحدث متابعون للوضع التنظيمي لتيار المستقبل عن «صراعات خفية تدور رحاها بين مراكز النفوذ وأصحاب القرار، وقد بدأت تعطي نتائج سلبية على حساب ما تحقق من نتائج إيجابية بعد المؤتمر التأسيسي العام». ويكشفون أن «الملل والهبوط المعنوي يسيطران على جميع العاملين في منسقيات تيار المستقبل وقطاعاته، حيث لا «روح» تنبض هذه الأيام داخل المؤسسات التنظيمية للمستقبل في كل لبنان». ويضيفون أن المتابع للنشاط التنظيمي للمستقبل يخال أن هذا التيار أصبح أثراً بعد عين، أو أنه سرعان ما انتفت أسباب وجوده الشعبي أو عدة «الشغل». فالخلافات الداخلية على توزيع المناصب والمواقع أرهقت الجميع، مركزياً ومناطقياً، ولم تستطع تدخلات «ولي الأمر» لجم هذا التدهور الأخذ في الاتساع وانعكاساته على العمل الجماهيري المناصر له. فصراع الأجنحة داخل مراكز النفوذ والقرار في «المستقبل»، وأقواها فعلاً وتأثيراً ما يسمى «الجناح البعثي»، (اسم يطلق على مجموعة من القادة المركزيين والمناطقيين كانوا قريبين جداً من الاستخبارات السورية في مختلف حقبات عملها في لبنان قبل عام 2005 وما بعد زيارة الرئيس الحريري الأولى لدمشق)، أسهم في تأسيس «مجموعة من الأنصار والمؤيدين في هذه المنسقية أو تلك الهيئة والقطاع، ما أدى إلى تراجع الالتفاف الشعبي، في رد فعل على وجود هؤلاء في مراكز القرار وإبعاد من «دفعوا الدم» من أجل التيار وقضية الرئيس الشهيد رفيق الحريري الوطنية.



نازك الحريري تعدّ نفسها الوارثة الشرعية لتيار زوجها الراحل (أرشيف)



المتابع للنشاط التنظيمي للمستقبل يخال أن هذا التيار أصبح أثراً بعد عين



خلاصة مروحة واسعة من المشاورات والحوارات أجراها مع أصدقاء للتيار في مختلف المناطق اللبنانية، حيث توصل الرجل إلى خلاصة مهمة، هي إعادة بناء تيار المستقبل من جديد بعدما أتخم بالمحسوبين عليه تنظيمياً طوال الحقبة الماضية و«من القاعدة إلى القيادة».

ويكشف متابعون للوضع التنظيمي للمستقبل أن التيار أصبح تيارات عدة:

1- تيار الرئيس الشهيد رفيق الحريري (الخواجات الجدد) وهو الأقل تنظيمياً،

ورجاله يتابعون بعض التفاصيل مع نازك الحريري، مالياً وسياسياً. فنازك الحريري تعدّ نفسها الوارثة الشرعية لتيار زوجها الراحل، وهي تتحدث في مجالسها عن أن الرئيس الشهيد كان قد أوصى بأن تتولى هي رئاسة التيار في لبنان.

2- تيار الرئيس سعد الحريري وفريق عمله، ويمثله مستشاره هاني حمود ومسؤوله الأمني عبد العز، وهو التيار الأكثر فوضى والأكثر راحة على الصعيد المالي.

3- تيار الرئيس السابق فؤاد السنيورة الذي لا يثق بأي شخص من فريق الرئيس سعد الحريري، ويناصره نصف نواب «كتلة المستقبل» وبعض حالاتهم الشعبية المحسودة الفعل في البقاع والشمال.

4- تيار النائبة بهية الحريري، وهو حاضر في الجنوب وإقليم الخروب، والأكثر متابعة لشؤون القاعدة «المستقبلية» في المنطقتين، خدماتياً ومالياً.

ويكشف المتابعون أن أحمد الحريري أصبح يهتم أخيراً في تعزيز نفوذه في مختلف المناطق، وهو يتلقى دعماً من والدته التي تعول كثيراً على نجاح ابنها في إعادة تأسيس التيار وفق توجهات تراها مناسبة. لكن هذه الجرعة لا تكفي ما لم يضع الرئيس الحريري حداً لتدخلات مقربين منه، كما يشكو المقربون من أحمد الحريري. ويوضحون أن الأمين العام للمستقبل يعمل على تقريب وجهات النظر داخل مختلف محاور «الأجنحة» لتوحيدها ضمن توجهات تنظيمية واحدة ومن مصدر واحد، «لكن هناك إشارات إحباط لدى أحمد الحريري بسبب تعددية مراجع القرار داخل التيار».